التحولات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مستقبل العراق السياسي: صراع المصالح الوطنية والقيم العليا.

م. د. حسن هادي رشيد(*)

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

الملخص:

ربما يمكن الجزم ان المنطقة تعيش مرحلة إعادة صياغة وهيكلة لمكان الدول وادوارها ضمن النطاق الاقليمي والعالمي على وفق رؤى ومصالح القوى العالمية، والإقليمية بالدرجة الثانية؛ فحدة التنافس وتقاطع المصالح بين كل هذه القوى افرز حالة من التوتر الشديد أضفت سمة الصراع العالمي والإقليمي على المنطقة، والظاهر ان القوى العالمية هي التي تتحكم بعمليات التغير باتجاهي الحرب والسلم، والسؤال الذي دائما ما يطرح نفسه اين موقع الدول الضعيفة او غير المستقرة، على المستوى السياسي والاقتصادي مما يحدث من حولها؟، واين هي من حساب المصالح الوطنية والقيم العليا للدولة في ظل هذه التحولات؟.، وربما بصورة ادق الحكومات. والصراع ينبني من كون الأمن الوطني لم يعد مقتصر على امن الدولة الخارجي فقط، وانما على مقدار ما تؤثر فيه القيم والمصالح العليا لها مع غيرها من الدول التي ترتبط معها بذات القيم والمصالح العليا، فمرة تكون هذه المصالح نقطة قوة ومرة أخرى نقطة ضعف. وما نشهده اليوم من حروب وصراعات يتم فيها التهديد العلني باستخدام السلاح النووي لاسيما من روسيا ضد اوكرانيا، وما يحدث في غزة من حرب شاركت فيها اغلب الدول الكبرى دعما للكيان الصهيوني، جعل العالم ينقسم الى قسمين وكأن المشهد يعيدنا لأيام الحرب الباردة، وإذ ظهرت التصورات الواقعية بعدم وجود صورة واضحة المصلحة الوطنية العراقية في ضوء الانقسام الحاصل بين القوى السياسية، مما اثر على تحديد المصالح ضمن مفهومي الامن الوطني فضلا عن المصالح والقيم العليا للدولة او حتى الحكومة، لذلك جاء البحث في تحديد ما هي المعوقات التي تمنع إيجاد استراتيجية شاملة تضم "الامن الوطني والمصالح والقيم العليا" وكيفية معالجتها عند الحروب والازمات.

الكلمات الافتتاحية: الامن الوطني، المصالح العليا، الامن القومي.

المقدمة

من بديهيات علم السياسة انه لا صدقات ولا عداوات دائمة، ولكن هناك مصالح دائمة، وانطلاقا من كون مصالح البلاد مقدمة على غيرها من الدول، وعلى وفق النظرية الواقعية؛ فان لكل دولة الحق في البحث عن مصالحها بغض النظر عن مصالح الدول الاخرى، والاشكالية التي نحن بصددها عندما ترتبط الدول مع غيرها من الدول بعقيدة او ايدلوجيا تحتم عليها ان توازن بين أولويات الدولة وغيرها من الدولة المرتبطة معها عقائديا او ايدلوجيا، واذا ما كان العراق نموذج للبحث، بدراسة تأثير واثره هذه المعطيات في علاقاته الخارجية، من منظور ان التطورات والتحولات السياسة الإقليمية والدولية لها اثر كبير على سياسة العراق الخارجية، لاسيما بما يمثله العراق بموقعه الجغرافي كعامل مهم على الصعيد الخارجي، بكونه يقع في منطقة فضلا عن أهميتها الجيوسياسية فهي منطقة ساخنة منذ القدم. ومع ذلك فالعراق تربطه علاقات عقائدية وايدلوجيا مع جميع دول الجوار، حيث يحدّه من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الجنوب الكويت والخليج العربي، ومن الغرب السعودية سوريا والأردن. ومع التنوع الجغرافي هناك التنوع الثقافي والديني والعرقي، حيث يسكنه المسلمون السنة والشيعة والمسيحيون والأكراد وغيرهم من الأقليات الأخرى. مما سمح للقوى الإقليمية الكبرى، والدولية مثل إيران وتركيا والولايات المتحدة ان يكون لها دورًا مهمًا في السياسة العراقية، فضلا عن باقي دول المنطقة، وان كان تأثيرها اقل الا انه لا يمكن تجاهلها. فضلا عن ذلك، فالمنطقة بصورة عامة والعراق بصورة خاصة يكتسب أهمية بما تحتويه المنطقة من خزين كبير من الوقود الاحفوري (النفط والغاز)، والعراق له من الخزين يتوقع له وكما يتردد على السنة الساسة والمهتمين بالشأن النفطي ان اخر برميلين للنفط سيكون احدهما من العراق، فكان مطمع لكل القوى الإقليمية والدولية، لهذه الأسباب، ولأسباب أخرى مرتبطة بانتمائه العربي والإسلامي وارتباطه هذا جعله يكون جزء من التحديات التي تواجه هذه المنظومة القيمية، فضلا عن محاولته للخروج من العباءة الامريكية، مع ما يشهده العالم من تحولات على الصعيدين الدولي المتمثل بالحرب الروسية الأوكرانية، والحرب على غزة ضمن المدى الإقليمي، فوجب على السلطة السياسية العراقية التي تتأثر بهذه التحولات ان تلعب دوراً مؤثرا لاسيما ما يحدث في غزة.

أهمية البحث يُعد هذا البحث مهمًا لأنه يتناول موضوعًا ذا أهمية كبيرة، وهو مستقبل العراق في ضوء التحولات الإقليمية والدولية، في ظل ما يفرضه انتماء العراق وارتباطه بالقيم والمصالح عربيا واسلاميا. ويهدف هذا البحث إلى تحليل العوامل التي تؤثر على مستقبل العراق السياسي، وربما بقاءه كدولة موحدة.

* – مدرس الفكر السياسي، قسم السياسات الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، hassan.hadi@nahrainuniv.edu.iq

أهداف البحث يهدف هذا البحث: دراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على مستقبل العراق. من خلال تحليل التحولات الاقليمية والدولية التي تؤثر على العراق. بتقييم تأثير هذه التحولات على مستقبل العراق. وبتقديم توصيات لصانعي القرار حول كيفية التعامل مع هذه التحولات، وكيفية التوازن بين مصالحه الوطنية والمصالح القيمية التي يؤمن بها.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في التساؤل التالي: كيف تؤثر التحولات الاقليمية والدولية على مستقبل العراق؟. وما هو موقف العراق مما يجري في المنطقة من صراع وتنافس إقليمي دولي، بما تفرضه عليه مصالحه الوطنية والعليا؟. وهل هناك تعارض بين مصالحه الوطنية والمصالح والقيم التي يؤمن بها؟. وهل يمتلك العراق من القوة ان يمكنه من الحفاظ على مصالحه الوطنية، فضلا عن المصالح والقيم العليا التي يؤمن بها، لاسيما ما يحدث في غزة بعد معركة طوفان الأقصى؟.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: "ان التحولات الاقليمية والدولية ستؤثر على مكانة العراق الاقليمية، في ظل ما تفرضه عليه التحولات، ومن تضارب بين المصالح الوطنية وفضلا عن القيم العليا التي تؤمن بها الحكومة".

المنهج: سيتم اعتماد المنهج التحليلي بدراسة اهم الأفكار والآراء التي تتحدث عن طبيعة علاقة العراق الإقليمية، وتحليل كيفية رسم استراتيجية ناجحة للأمن الوطني.

الهيكلية: سينبني البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة ثلاث محاور رئيسية، المحور الأول والذي سيحمل عنوان الاطار النظري. والذي سيتم البحث فيه عن مفاهيم القيم والمصالح العليا وتقسيمها في ظل استراتيجية الامن الوطني والقومي، والمحور الثاني، والذي سيحمل عنوان، كيفية بناء استراتيجية تنسجم للأمن الوطني العراقي والمصالح والقيم العليا في ظل التحديات الدولية والإقليمية. فيما المحور الثالث، اشكالية عدم وجود الية لتحديد المصالح الوطنية والمصالح والقيم العليا للعراق.

المحور الأول: الاطار المفاهيمي:

قبل تحديد مفهوم المصالح والقيم العليا لابد من تحديد مفهوم الامن الوطني، ومن ثم يتسنًا لنا تحديد المصالح والقيم العليا.

أولا: مفهوم الامن الوطني:

ابتدأً سيتم التفريق بين مصطلحين الامن الوطني والامن القومي، فعندما يكون الحديث عن امن العراق كدولة مستقلة نتحدث على وفق مفهوم الامن الوطني، اما الحديث عن البعد القيمي الإسلامي والعربي سيكون ضمن محور الامن القومي او المصالح والقيم العليا.

يعد الأمن الوطني لأية دولة عصب الحياة لها، سواء أكانت هذه الدولة متقدمة أم نامية، لذلك أصبح الامن الوطني يحتل قضية مركزية في قمة هرم الأولويات الاستراتيجية للدولة، تبعاً لواقع النظام الدولي، المبني على تشابك المصالح وسرعة التغير والتأثير، مما يدفع بالدول منفردة أم مجتمعة إلى أن تجعل من أمنها المحور الأساس لحركتها الداخلية والخارجية، والتي تتأثر بدورها بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تمس المصالح الحيوية التي تتصل بأسباب وجود الدولة وحمايتها وغاياتها[1]. ومن هذا المنطلق يعد مفهوم الأمن الوطني كظاهرة متعددة الجوانب لا تقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل تتعداه إلى الجوانب الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تتمثل بما تحتويه من مواقع للقوة والضعف في الدولة. وتكمن أهمية فهم المصطلح لان الأمن الوطني يعد أولى أولويات النظام القائم في الدولة فمن خلاله يستطيع واضعي السياسة العامة أن يحققوا الازدهار الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي والمنعة للدولة، ومن افرازات منعتها الداخلية تستطيع أن ترسم سياستها الخارجية، وتعد هذه الجوانب حقيقية ثابتة مرة، وأخرى قابلة للتغيير[2]. على وفق نظرة الحكومة لقيمة المصالح واهميتها. ينظر إلى مفهوم الأمن الوطني بشمولية أكبر على اعتباره يرتبط بقضايا التنمية والاستقرار السياسي، وان الدولة تستطيع تحقيق أمنها من خلال ما تملكه من إمكانات اقتصادية وسياسية وجغرافية وبشرية، ويمكن

1- صباح صاحب العريض وذوالفقار علي هندول، المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، مجلد (1) العدد (59)، كانون الأول 2020، ص 123.

2 - يوسف راضي كاظم كاطع، وعبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد 2023، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، السنة الخامسة، العدد (20)، 2023، ص 343.

وصف الأمن بأنه تحقيق حالة من الاستقرار وعدم الاضطراب والتوتر النفسي[1]. ويعرف (عبد السلام بغدادي) الامن الوطني؛ بأنه القيم الجوهرية المكتسبة من قبل، نتيجة الجهد الشخصي والجماعي، وهي تتضمن أهدافا عريضة كالبقاء والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي والاقتصادي، فضلا عن الاعتبارات الأيديولوجية والثقافية، ويرى ان التمييز بين القيم الاساسية والقيم الثانوية ليس أمرا حاسما[2]. الا باعتبار ايهما تمثل اكثر تهدداً لوجود الدولة او نظامها السياسي، وذلك حسب رؤية القوى السياسية الحاكمة. ومن التعاريف المجملة لتعريف الامن الوطني انه غير محدد بالأمن التقليدي العسكري وحسب، بل يتحدد بثلاث ابعاد، أولهما ضمان القيم الأساسية والمصالح التي تعبر عنها. ثانيهما التقويم السليم للقدرات والتهديدات بشكل واقعي. وثالثهما، مراعاة "المتغيرات الداخلية والخارجية"[3]

ويحدد البعض نطاق الأمن الوطني للدول بانه واسع ولا يتوقف عند حدود أراضيها، بل تمتد لتشمل مصالحها الخارجية، وبناءً على ذلك تختلف الأهداف وفقًا لاختلف مصادر التهديد من حيث التمييز بين مصادر التهديد الرئيسية، ومصادر التهديد الثانوية، فالأول، يتطلب من الدولة أن تحشد قدراتها بطريقة لتتمكن من الرد، بالإضافة الى الردع كون هذه المصادر تهدد وجود الدولة واستقرارها، اما مصادر التهديد الثانوية؛ فأنها لا تهدد وجود الدولة بل تلحق الضرر بالاستقرار السياسي للدولة[4]. او تستهدف بعداً قيميا تؤمن به الدولة وتضعه في سلم أولوياتها، وغالبا ما يكون خارج أراضي الدولة.

ومن خلال ما ذكر فإن الدولة الآمنة هي الدولة التي تمتلك اسباب ضمان أمنها الشامل، وهي القادرة على توسيع الفرص والأمل من خلال النمو البناء عير حماية شعبها، داعمة بذلك اكتساب درجة عالية من الفاعلية والاقتدار في سلوكها، وما تتخذه من تدابير، فضلاً عن ما تولده من سبل لاستبدال طرق الإدارة التقليدية للتحديات بأخرى ناجحة وذات قدرة على احتساب عائد الهدف بكل ما تعنيه من تحديدها لدور القوة العسكرية دون تجاهل حيويتها[5].

ثانيا، مفهوم وحدود الامن الوطني العراقي.

مفهوم الأمن الوطني العراقي لا يخرج في وصفه وتحليله عن مبدأين أساسيين، الأول، يرتبط بالأوضاع الجيوبولتيكية للعراق، والتي ترتبط بسلامة أراضيه بغض النظر عن النظام السياسي الذي يقود السلطة ويحكمها. والثاني، يرتبط بالأهداف السياسية للنظام السياسي القائم ونوعية القيادة فيه، وما تضعه تلك القيادة من أهداف ومبادئ ووسائل لتحقيقها، والأمر بطبيعة الحال يحتاج الى التنسيق المستمر، والنشط بين عناصر النظام الأساسية، وفي مختلف النواحي والمجالات، بتصنيف المصالح الوطنية وتحديدها أولا، ومن ثم ادراك متطلبات كيفية توظيف وحماية كل منها ثانيا[6]. من ذلك يمكن الاستنتاج ان مفهوم الامن الوطني العراقي كما كل الدول انه لم يعد مقتصرا على الامن العسكرية وقدرة الدولة العسكرية في مواجهة الخطر العسكري وحسب، وذلك لتعدد أوجه المخاطر والتهديدات ومن ثم التحديات التي أصبحت تواجه الدول، وانما كل ما من شأنه ان يمس امنها الوطني ان كان سياسيا او اقتصاديا او ثقافيا او تكنلوجيا، او غيرها من نقاط الضعف او القوة التي يمكن ان تستفاد منه في تلافي الضعف او تعزز مكامن القوة. فضلا عن ذلك فهو يشمل بعض القيم العليا ذات البعد الأيديولوجي او العقائدي التي تؤمن به الدولة، ومثل هذه القيم قد تضعها الدولة من ضمن أولوياتها وربما الأساسية.

ثالثا: تعريف الامن القومي في ضوء المصالح العليا.

اصبح هنالك خلط بين مفهوم الامن الوطني والامن القومي، فمصطلح الامن القومي كان يرتبط سابقا وعلى مدى العصور بالجماعة البشرية التي تقيم على أرض معينة ويكون بينها قواسم مشتركة كالتاريخ والثقافة والدين واللغة. وهناك

---

1 – المصدر السابق، ص 348. قلا عن نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، ط1)عمان : دار الراية للنشر والتوزيع، 2011)، ص17.

2 – عبد السلام ابراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، بغداد: دار الشؤون الثقافية والنشر، 1985، ص 25.

3 – مروان سالم علي، استراتيجيات–مواجهة تحديات الامن القومي العربي بعد عام 2011، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، العدد (7)، 2020، ص 570.

4 – داخاز عابد إبراهيم، المتغيرات الأمنية الإقليمية وأثرها على الأمن الوطني العراقي 2003 – 2018، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأدنى الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، 2020، ص 11.

5– ينظر: منعم صاحي العمار، من يدين لمن؟ مكانة الاستخبارات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، ط1، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، بغداد ٢٠١٢، ص ٤٥ وما بعدها.

6 – داخاز عابد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 20.

فهم اخر حيث لم يعد مصطلح القومي يشمل بالضرورة كل الشعوب الأخرى التي تحمل هذه المشتركات، ولكنه اصبح مفهوم الامن القومي ملازم للأمن الوطني الداخلي، وشاع بين الدول بعد استخدامه من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وان كانا كلا المصطلحين يستخدمان بذات المعنى في اغلب الدول ومنها العراق، ولكننا هنا نستخدم مصطلح الامن القومي على وفق المتعارف عليه سابقا على وفق المشتركات التي تربط العراق بالدول الإسلامية فضلا عن الدول العربية ببعديها الاسلامي والعروبي كقضية فلسطين وسوريا والتهديد الأمريكي لإيران، وغيرها من القضايا المشابهة التي يرى صانعي السياسة في العراق انها تمس العراق بشكل او اخر.

يبين احد الباحثين ان مفهوم القومي ارتبط بمفهوم القومية بعد البلد جز من أمة تجمعها سمات وروابط مشتركة، وترغب في العيش المشترك ضمن هذه الموحدات، والاختلاف بين الباحثين حول هذا المسمى لرغبة كل دولة ان تفسره مع وجهات نظرها ومصالحها التي تنسجم مع هذا التفسير او ذاك، فمنهم من ينظر لها نظرة عسكرية ضمن حدوده الإقليمية، فيما ينظر لها آخرون نظرة شمولية[1]. لتشمل كل الدول التي تشترك بالصفات والسمات المشتركة. وعرفته لجنة الشئون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، على أنه قدرة الأمة العربية في الدفاع عن نفسها وعن حقوقها، وصون استقلالها وسيادتها على مواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانات العربية في المجالات كافة، وفي إطار وحدة عربية شاملة، أخذا في الاعتبار الاحتياجات الأمنية القطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبلاً امن ابنائها، وبما يمكنها من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية. كما أكدت اللجنة أن مفهوم الأمن القومي العربي هو مفهوم دفاعي ووقائي، ينطلق من الإيمان بأن الأمة العربية جماعة أمنية ذات هوية واحدة غايتها تحصين الوطن العربي تجاه العدوان والاحتلال بكل أشكاله، ومن هذا المنطلق يشكل الأمن القومي العربي العنصر الأساسي لحماية مصالح الأمة، ويتكامل مع الأمن القطري وحماية وحدة التراب الوطني لكل دولة، وبما يخدم مصالح الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها[2]. ويعرفه احد الباحثين بانه أمن متغير تبعا لتغير الظروف والتهديدات، "وانه يتضمن صون الوطن العربي ومنع احتلال ارضيه ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وحماية القيم الأساسية والمصالح الحيوية، كما يتضمن تدعيم ركائزه في كافة المجالات بتحفيز القدرات والإمكانات العربية في اطار علاقات جيدة إقليمية ودولية، وبناء اقتصاد قومي نابع من قاعدة عليمة وتكنلوجية" ويكتمل من خلال التعاون والتنسيق المشترك العربي مجتمعيا، وان الامن الوطني لا يتحقق بمعزل عن امن الدول العربية كافة، ويرى هذا الباحث ان ذلك صعب المنال ويبقى مطلب ترنوا اليه الشعوب العربية، دون ان تناله[3].

رابعا، مستويات الأمن الوطني والقومي العربي:

1- الأمن القومي بالمعنى الوطني، يتمثل في النظرية القطرية، التي ترتكز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية العالية وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوى التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي. بما يكفل تطبيق حياة مستقرة ومع هذا فإنه متصل بدرجة أو بأخرى بأمن الدول المجاورة مباشرة وبالدول التي تليها وهكذا. أي ضمن النطاق الجغرافي الذي يمكن ان يؤثر على امن الدولة القطري.

2- الأمن دون الإقليمي، يتمثل في الأمن المتعلق بعدد محدود من الدول، كدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا البعد الأمني خاص بمجموعة من الدول العربية المتجاورة والتي باتصالها الجغرافي وتشابك اقتصاداتها وتجانسها الديمغرافي تعد هذه المقومات ركائز أساسية لتحقيق منطقة أمن مشتركة.

3- الأمن القومي بالمعنى الإقليمي: هو الأمن المتعلق بالنظرة القومية، ويتمثل أمن كل الدول العربية؛ فهو يركز على المفهوم الشامل للأمن العربي في إطار الوطن العربي ككل[4].

ويمكن وضع مقومات الامن العربي، والتي يمكن الاستفادة منها في تدعيم الامن الجماعي للدول العربية من تلك المقومات[5].

---

1 – مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 570.

2 – احمد يوسف عبد النبي، مفهوم الامن القومي العربي (نشأة وتطور المفهوم –الأسس– المستويات– الركائز – الابعاد)، اكاديمية ناصر للدراسات العسكرية، العدد الثاني، السنة الأولى، 2023، ص 157.

3 – مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 570.

4 – احمد يوسف عبد النبي، مصدر سبق ذكره، ص 157.

5 – ينظر: مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 573،576.

أولا: المقومات الجغرافية الجيوبولتيكية، وبما يتضمنه من الحجم والمساحة، الموقع الجغرافي الاستراتيجي بالنسبة للعالم. وأقطار الوطن العربي على اتساعها وامتدادها القاري في إفريقيا وآسيا لا توجد عوائق تعرقل المواصلات والاتصالات بينها. وهذه الميزة قد تكون نقطة ضعف عن السيطرة عليها من دولة الاحتلال، كاحتلال فلسطين بما تمثله من موقع جغرافي وسط الدول العربية.

ثانيا: المقومات الاقتصادية، لوجود ترابط بين ما يمتلكه الدول العربية من ثروات وبين ضمان امنها الوطني، ويمثل هذا التكامل حجر أساس التنمية عربية شاملة هي جوهر الأمن القومي العربي.

ثالثا: المقومات البشرية، تمثل الكتلة البشرية التي تتميز بها الدول العربية والتي تقارب ال 400 مليون وتشكل 5% من مجموع سكان العالم، وهي خامس كتلة بشرية، وبما تحوية من نسبة كبيرة من الشباب، تمثل قوة داعة للأمن القومي عسكرية واقتصادية.

وإذ يتجه العالم في ظل العولمة والتقارب لإيجاد موحدات واصول فكرية وثقافية تجمعهم مع بعض لبناء عوامل قوة يدعم بعضهم البعض كالاتحاد الأوربي مع ما بينهم من فروق واختلافات كبيرة، وفي الطرف الاخر الدول الإسلامية بصورة عامة والعربية بصورة خاصة، نجد التنافر والصراعات، مع ما بينهم من عنصر توحيد كثيرة، التي تتطلب من جميع الدول الاستفادة من عناصر القوة المتوفرة والكامنة لدى جميع الأطراف، لاسيما وان الامن الوطني العراقي بعد عام 2003 اصبح هناك بعدا اخر يتمثل بالبعد الإسلامي لاسيما العلاقة مع ايران، وهذا يجعل الامن الوطني العراقي في تشابك بين مصالحه القطرية ومصالح البعد العربي والإسلامي المتصارعان، وهذا ليس بدفع مباشر من العراق ولكن لما تمثله المصالح الوطنية الايرانية في المنطقة العربية. فيما تبقى تركيا خارج اطار الامن القومي العراقي ولا حتى العربي كون جميع الدول العربية تنظر لتركيا بكونها تمثل خطر على كل الدول العربية لاسيما بعد 2002 بهيمنة حزب العدالة والتنمية على الحياة السياسية وتقاربه مع الأحزاب الإسلامية في المنطقة، وهو ما تخشاه الأنظمة السياسية في تلك الدول.

المحور الثاني: كيفية بناء استراتيجية للأمن الوطني العراقي تنسجم والمصالح والقيم العليا.

أولا: مفهوم وحدود المصالح الوطنية والقيم العليا:

المصالح بصورة عامة يمكن حصرها ضمن مصطلحات (المصلحة الوطنية، المصالح العليا، المصالح الاستراتيجية)، وتحديد الامن الوطني مبني على تعريف محدد لكل مصطلح من هذه المصطلحات الثلاث، ومن ثم معرفة أي محصلة لها الأولوية، ومن ثم وضع الأولويات في وضع الاستراتيجية العامة للحفاظ على امن الدولة.

يبين احد الباحثين بان المختصين بعلم السياسة والعلاقات الدولية لم يتمكنوا من حصر تعريف شامل لمفهوم (المصلحة الوطنية)، شأنها شأن بقية مصطلحات ومفاهيم علم الاجتماع الأخرى التي تتعدد مدارسها ومنظروها، حتى صار من الصعب الحصول على تعريف يمكن الاجماع عليه. ويرى انه يمكن حصر مجال المصطلح بالأهداف الأساسية للمصطلح والتي يجمع عليه بعدها من اهداف الدولة المتفق عليها ان كانت (سياسية او اقتصادية او عسكرية او ثقافية او اجتماعية) بعدها الغايات العليا للدولة، والتي لا تخضع للمساومة السياسية[1]. ونرى ان هذه الغايات شاملة وعامة وهي تمثل الامن الوطني بالاطار العام لأي دولة، ولا توجد فيه افضلية واضحة لهدف عن اخر، لاسيما وهي تتغير حسب كل بلد وما يمر بها من تغيرات وتحديات داخلية وخارجية.

ويبين احد الباحثين هذه الصعوبة تعريف المصلحة الوطنية ويعده أمرا بالغ الغموض. ويرجع ذلك للأسباب التالية[2]:

1- طبيعة النظام الدولي المتسمة بالتعقد والتداخل والتشعب، وفقا لمبدأ الاعتماد المتبادل، وهو ما يشكل قيودا لوضع حدود واضحة للمصلحة الوطنية لكل دولة منفردة.

2- ظهور فاعلين جدد في النظام الدولي (كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات).

3- انقسام العالم وتباين موازين القوى بين عالم متقدم وآخر متخلف يجعل من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف موحد للمصلحة الوطنية.

ومع تلك الصعوبة التي يكاد يكون اتفاق عليها الا ان هذا لا يمنع من وضع تعاريف لها، ففي موسوعة علم السياسة (لناظم عبد الواحد الجاسور) يعرف المصلحة الوطنية بانها تحتوي على المظاهر التي تسعى الدولة لتحقيق آمالها به، والتي تحمل الصفة الدائمة، والثابتة لظروف تلك الدولة، ويشمل كل دول العالم الكبيرة والصغيرة، التي تجد من الضروري التعبير

---

1 – زيد عبد الوهاب الأعظمي، أولويات العراق الاستراتيجية لبناء المصالح الوطنية، مركز دراسات الشرق الأوسط، انقرة، مارس 2022، ص 1،2.

2 – عبد السلام قريقة، مصدر سبق ذكره، ص11.

عن مصالحها الجوهرية لتأمين حدودها الاستراتيجية الأمنة، حتى وإن كان بسياسات غير أخلاقية وبعيدة عن القيم الجوهرية للأعراف الدولية[1]. ويعرف قاموس العلاقات الدولية مصطلح "المصلحة" بأنها كلمة ذات دلالتين: وسيلة لتحليل أهداف السياسة الخارجية. وبعده مصطلح يتضمن تبرير للخيارات السياسية لتحقيق تلك الأهداف استنادا لما تملكه من قوة في علاقاتها الخارجية. ومعاجم العلوم السياسية تعرف المصالح على أنها: "كل ما يحفز الفرد على الفعل والحركة، وهي سبب حدوث النزاعات بين المجموعات البشرية، كما أن المجتمعات تتجه سعيا وراء حاجياتها لتلبيتها من خلال: تحديد الأهداف التي تتوافق مع المصالح الذاتية، والمرتبطة بسلوك يتوافق وأولويات المصلحة[2]. اذا لكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح الوطنية، ومن خلال هذه المصالح يمكن استنتاج تعريف للمصالح الوطنية يمكن إجمالها بما يبينها احد الباحثين في ثلاثة مصالح رئيسة: مصلحة البقاء وهي المصلحة الأساسية للدولة. مصلحة تعظيم القوة العسكرية، وهي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامع. ومصلحة تعظيم القوة السياسية، وهي الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات مع الدول الأخرى، والتي تعد الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية؛ فالمصلحة وفقا لهذه الرؤية تتحدد في اطار القوة، ومن غير الممكن الحفاظ على مصلحة الدولة دون استخدام او تعظيم القوة العسكرية، وغير العسكرية[3].

إن وضع وتخطيط أي استراتيجية عليا للدولة يعتمد على قدرات ومصالح وإمكانات الشعب وآماله، وهى واقع متغير وعلى فترات زمنية طويلة، كما أن بناءها يعتمد على خبرة سياسية واقتصادية وعسكرية دقيقة ومتأنية، بشرط أن تكون المعلومات والإحصاءات عن الإمكانات والقدرات صحيحة. ونجاح استراتيجية الدولة العليا يعتمد على دعائم أساسية في تحديد ووضوح الهدف الاستراتيجي العام، وفي الإمكانات المادية والمعنوية، وفى ضمان مصالح الشعب في أمنه وتنميته وتقدمه[4]. ويقدم (ناصف يوسف حتي) مفهوم المصلحة الوطنية عند (هانس مورغنتو) الذي يعده أكثر شمولية ودقة الذي يقسم فيه مصالح الدول على وفق معايير متنوعة كالتالي[5]:

1- المصالح الأولية: وتشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة، وحماية أمنها من الاعتداءات الخارجية.

2- المصالح الثانوية: تختلف عن المصالح الأولية، لكنها تساهم فيها كحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم وصيانة كرامتهم.

3- المصالح المتغيرة: وهي المصالح الظرفية المرتبطة بفترة زمنية معينة، والتي قد تتغير بتغير دور وموقع أصحاب القرار في المنظومة السياسية أو تنتهي بانتهاء قضية معينة.

4- المصالح الدائمة: هي مصالح الدولة الثابتة نسبيا إذ تدوم لفترات طويلة من الزمن وقد تتغير بشكل بطيء مع الوقت.

5- المصالح العامة: هي تلك المبادئ والتوجهات في السياسة الخارجية للدولة ومواقفها إزاء القضايا الدولية المختلفة.

6- المصالح الخاصة: هي مصالح محددة في الزمان والمكان مرتبطة بسياسة معينة كمحاولة الإبقاء على حالة توازن إقليمي.

ويعد تدعيم الدولة لأيديولوجيتها وحمايتها والترويج لها بشتى الوسائل، هدفا أساسيا في منظومة السياسية الخارجية للدول، اعتبارا من كون انتشار الإيديولوجية والقيم المرتبطة بالدولة هو كسب المصالح على المستوى الخارجي وضمان تأييد دولي لها[6]. بما يخدم والمصالح العليا للدولة، وربما لهذا الاعتبارات يصعب على بعض الدول تحديد المصالح الوطنية دون ان تضع في حسابها مصالح دول اخرى، لان مثل هذه الدول ترتبط مع غيرها من الدول ليس بأحلاف ومعاهدات

---

1 – ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة دار مجدلاوي عمان 2004، ص 332.

2 – عبد السلام قريقة، تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر، باتنة، 2012، ص 6.

3 – زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص 2.

4 – محمد فوزي، استراتيجية المصالحة (مذكرات)، ج2، ط1، الفالوجة للنشر، القاهرة، 2019، ص 17.

5 – ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت 1985، ص 28،29. ينظر أيضا: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية النظرية والواقع، ط1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1432هـ، 2011م، ص 13،14.

6 – عبد السلام قريقة، مصدر سبق ذكره ص 9.

وحسب، ولكن لوجود روابط عقائدية او ايدلوجية، قد تكون من ضمن أولوياتها الأساسية وليس الثانوية. وقد يكون وحدة الخطر والتهديدات المشتركة لمجموعة من الدول، كما يمثله التهديد الصهيوني على المجموعة الإسلامية والعربية، وبأشكال مختلفة يصعب فهم واحد للمصالح، وكيفية تحدد الدول لأولوياتها ومصالحها.

وحماية المصالح المشتركة خارج أراضي الدولة، لاسيما عندما تكون هذه المصالح تدخل ضمن اطار القيم والعقائد المشتركة التي تصل الى حد المشاركة الفعلية في الحرب فضلا عن الدعم السياسي في المحافل الدولية، ومثال ذلك الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني في حربه الدائرة اليوم على قطاع غزة، والذي لم يقتصر على الدعم العسكرية المباشر وحسب بل بوقوفه ضد المنظومة الدولية باتخاذه حق التصويت (الفيتو) على ثلاث مشاريع قوانين لوقف اطلاق النار رغم ان الحرب وصلت لوصفها بالإبادة الجماعية من المحكمة الجنائية الدولية قتلا وتجويعا. وعلى وفق هذا التصور تبين احدى الباحثات ان على دول المنطقة لاسيما بما بينهم من قيم ومصالح عاليا على صياغة تصورات أمنية مشتركة على الرغم من تقاطعها الفكري والاستراتيجي[1].

ثانيا: تحديد المصالح الوطنية والقيم العليا للعراق.

ويرى احد الباحثين انه منذ العام 2003 وذهنية صانع القرار في العراق تتجه الى محاولة صياغة البناء الاستراتيجي للأمن الوطني، وفي ذات الاطار فان ما يعزز الامن الوطني هو ان التوجه الوطني برمته يحاول إيجاد مقاربة امنية قادرة على ان تتعامل مع التحديات المختلفة الداخلية والخارجية التي تؤثر على الامن الوطني العراقي خصوصاً تلك التحديات التي يرتبط تأثيرها واستمرارها بمشاريع خارجية إقليمية ودولية[2]. ولقد نص الدستور العراقي في المادة (110) ان سياسة الأمن الوطني هي من واجبات الحكومة الاتحادية الحصرية، لذا فأن استراتيجية الأمن الوطني تمثل مطلبًا دستوريًا تقدمه الحكومة لتبين رؤيتها للمصالح الوطنية، وكذلك التهديدات، والوسائل المتوفرة لمواجهتها. اذ تمثل استراتيجية الأمن القومي العراقي الخطوط العامة التي ستتبعها الحكومة لتحقيق المصالح الوطنية للشعب العراقي والتهديدات التي تواجهها، وسوف تعتمد الوزارات المعنية عليها في وضع برامجها التفصيلية لتنفيذ مبادئ الاستراتيجية[3]. وان ما يضمن المصالح الوطنية والقيم العليا لأي بلاد مرتبطة بشكل مباشر بمفهوم الامن، وما يستطيع الامن ان يحقق تلك المصالح. ان الامن الوطني العراقي بعد 2023 لم تتحقق اهدافها السياسية وكذلك الاقتصادية لاسيما ان هناك مجموعة من التحديات التي تحول دون ذلك، تلك التحديات التي تخص الوضع الأمني الناتج عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود رؤى واضحة متفق عليها من قبل الاحزاب الحاكمة، ولا يوجد اتفاق شامل على برنامج امن وطني يخدم المصلحة العليا للبلد.

ويقدم (منعم صاحي العمار وشيماء تركان صالح) نقداً لراسمي السياسية في العراق بقوله: "فليس من المتصور ولا المعقول في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أن ترى دولة تمتلك أرثاً غائراً في العمق، وإمكانيات تفوق التصور، أن تستجدي رؤى ومواقف الحصانة وجودها، بل وصيانة أمنها من الآخر. فالعراق منذ عام ٢٠٠٣ ولحد هذه اللحظة لم يعثر بكل مؤسساته على مقتربات بناء استراتيجية تعين قادته وأبنائه على الاقتراب من حافة التفكير بالذات الوطنية". والتي يمكن اعتمادها كناموس لقياس للمصالح والأهداف معاً، ويرون انه ومع كل ما تعرض له الأمن الوطني العراقي من استباحة في الداخل والخارج ومع كل ما تم فعله بهذا الاتجاه، إلا أن الحصيلة لم تزل غير مقنعة ليس لأن الإرهاب مازال حاضراً، والإقليم مازال متخم بالمتغيرات الهائلة التي تنعكس بآثارها سلباً على العراق، حتى أصبح العراق ساحة قياس لتأثير الدول وربما ساحة بناء لتداعياتها المختلفة. ويرون ان ذلك لأن أبنائه مازالوا دون عتبة بناء استراتيجية حقيقية له، وكانوا دون عتبة العثور على نموذج لإدارة ملفاته المتعددة أيضاً[4].

ويبين البعض ان الأمن الوطني العراقي يتميز بحساسية مفرطة كونه يتعرض إلى جملة من المتغيرات المتسارعة بحيث لا تدع مجالا لصناع القرار في السياسة العراقية والمعنيين بالشأن الأمني من الإحاطة بكل تلك المتغيرات والتعامل معها. وتحديد مصالحه الحيوية ينبني على ضوء تلك المصالح برسم الأهداف وتحدد الوسائل. ومن هذا البعد لفهم طبيعة الامن الوطني العراقي يبن البعض ان العراق يمر بمرحلة تعد من اعقد المراحل لصعوبة البناء وتعدد القوميات والطوائف والأعراف؛ ولكنه بخلاف الاخرين يرى ان الاختلاف لا يعني الاختلاف بالمسائل الجوهرية كالبنية الاجتماعية والحفاظ

1- سهاد إسماعيل خليل، المتغيرات الاستراتيجية والامن الوطني العراقي (دراسة في توظيف الفرص)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد. 43-44، 2016، ص 224.

2 - يوسف راضي كاظم كاطع، و عبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، مصدر سبق ذكره، ص 339.

3 - مستشارية الامن القومي، العراق أولاً استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007-2010، جمهورية العراق، بغداد، 2007، ص 1.

4 - منعم صاحي العمار وشيماء تركان صالح، الامن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب ((دراسة في إشكالية الإدارة، دراسات دولية)) مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (61)، جامعة بغداد، 2015، ص 29.

على الهوية الوطنية، ولكنهم في ذات الوقت يرون انه محاصر بضغوط وتدخلات دينية وقومية وطائفية وسياسية من قبل العديد من الأطراف الداخلية والخارجية. وكل هذه العوامل مجتمعة أثرت على طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية وعلى السلوك وأحدثت خللا وضعفا وصراعا زاد من حدة التحارب السياسي والطائفي والطبقي، وكذلك من وتيرة العنف والإرهاب، وبالتالي أثر على عملية بناء الدولة وتقويض دعائم الأمن والاستقرار[1]. وهذا ما يتفقون فيه مع باحثين اخرين يرون ان معظم برامج المصالح الوطنية التي قدمتها الحكومات العراقية بعد 2003 في بداية فترة كل حكومة كانت تتضمن إشارات إلى المصالح الوطنية ولكن ضمن إطار إنشائي عمومي، لأن معظم تلك البرامج كانت تفتقر إلى خطة عمل واضحة لتنفيذ تلك البرامج من جهة، ومن جهة أخرى ليست هنالك أية جهة تشريعية تحاسب المعنيين على المفردات الواردة في نصوص تلك البرامج، أو على الذي تحقق منها، انتهاء عهد تلك الحكومات. ويرى انه لا يمكن اعتبار البرامج الحكومية المقدمة من رؤساء الحكومات على أنها تعبر عن الصالح الوطنية، لكونها دائما تخضع للانتقاد والتعديل[2].
ويبن باحث اخر، لماذا يعد تعريف المصلحة الوطنية وتحديد اطرها موضوع في غاية الصعوبة فيأخذ العراق كنموذج للإجابة على هذا السؤال، فيرى ان الإشكالية تكمن في تحديد الجهة التي تحدد المصلحة الوطنية، لان تعريف المواطنين من العامة يختلف بالتأكيد عن تعريف المؤسسة العسكرية أو النخبة السياسية الحاكمة. فالمؤسسات الرسمية أكثر اهتماماً باتباع سياسات معينة من شأنها أن تعزز مواقفهم الخاصة عوضاً عن تحقيق الخير العام، ولعل فهم الجانب النظري والموضوعي الذي تم اعتماده من قبل اولئك الذين اخذوا على عاتقهم مسؤولية إعداد استراتيجية الأمن الوطني للعراق يعتمد على إحاطتهم بكل الجوانب الممكنة، لتكون أساسا وخطة تسير عليها الحكومات المتعاقبة على السلطة لإدارة الدولة، وطبقاً لذلك فان نوع وطبيعة المصالح المرتبطة بالأمن الوطني العراقي يمكن ان تتجسد في مستويين[3].

1- المستوى الأول ينطوي فضلا عن مفهوم الأمن مفاهيم اخرى تتعلق بالسياسات الداخلية والخارجية وما ينسجم منها مع المصالح الاجتماعية.

2- المستوى الثاني يتعلق بمفاهيم الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والسياسي، وما يتعلق بحماية ممتلكات الدولة المادية وغير المادية.

ولهذه الأهمية كان واجبا على المشرع العراقي ان يولي اهتماما في وضع استراتيجية للحفاظ على امنه الوطني فضلا عن القومي باتجاهه الإسلامي والعربي، فكيف توضع وتصنع استراتيجية الامن العراقي.

المحور الثالث: اشكالية عدم وجود الية لتحديد المصالح الوطنية والمصالح والقيم العليا للعراق.

وإذ ظهرت التصورات بعدم وجود وضوح لبيان المصلحة الوطنية العراقية، فما هي المعوقات التي تمنع إيجاد هذه الاستراتيجية وكيفية معالجتها. تكمن الاشكالية كما يرى احد الباحثين في عدم وضع اختبار موفق للمصالح الوطنية في السياسة الداخلية للعراق بعد 2003، ويرى انه المصالح العليا للدول بشكل عام تقسم لثلاثة أقسام حيوية، أولهما، المصالح الأمنية الاستراتيجية المتعلقة بالدفاع عن الدولة ومواطنيها من أي تهديد بالعنف المادي من دولة أخرى أو مجموعة دول، وأيضا، حماية النظام السياسي من أي تهديد خارجي محتمل مباشر أو غير مباشر. ثانيهما، تعظيم الموارد الاقتصادية للدولة بما ينعكس على رفاهية الشعب وضمان وتأمن مستقبل الأجيال من أي تحدي اقتصادي محتمل. ثالثهما، فاعلية السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لتحسين او الحفاظ على مكانة الدولة في الحضور الإقليمي والدولي في تامين مجال حيوي آمن ومستقر[4]. لذلك فالخطوة الاولية في رسم طريق معالم الأمن الوطني العراقي على وفق تنوع المصالح تبينه هذه الباحثة، وهو الاخذ بنظر الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية المحيطة، وما يستجد منها من أمور تتعلق بالدولة. وبما يمثله العراق من أهمية. كموقع العراق الذي جعله يحتل مكانا لالتقاء العوالم الإسلامية الثلاث العربي، والفارسي، والتركي، وفضلا عن ذلك فهو يربط بين الخليج العربي وتركيا، فهو يشكل البوابة الشرقية للعالم العربي، وايضاً يشكل قلب المنطقة العربية الأسيوية، وأن السيطرة على العراق تعني السيطرة على البترول، والتحكم في خطوط المواصلات الاستراتيجية،

1- صباح صاحب العريض وذوالفقار علي هندول، مصدر سبق ذكره، ص 124

2 – زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص 6،5.

3 – داخاز عابد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 21،20.

4 – زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص 10،9.

وإطلالته وتحكمه في الهلال الخصيب[1]. ومن المقومات الأساسية لدعم وتنمية الأمن الوطني العراقي ضمن المصالح الوطنية والقيم العليا يقسمها البعض على وفق المعطيات الاتية[2].

1-العقيدة الدينية: باعتبار أن العقيدة تحث على فعل الخير ومحاربة الشر والإسلام دين عدالة وأمر بمعروف ونهي عن منكر وتآلف ومحبة بين أفراد المجتمع العراقي وأمن واستقرار البلد.

2- الإحساس بالتماسك والتعاطف والانتماء بين أفراد المجتمع العراقي الواحد: ليشعر كل مواطن بانتمائه إلى وطنه ومجتمعه انتماءً وثيقاً. لا بعده مواطن من الدرجة الثانية

3- التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية ودينية واحدة، بعد الإسلام دين الدولة العراقية والذي يوجب ان يحقق عدالة وتآلف ومحبة بين أفراد المجتمع العراقي.

كل ذلك يوفره المعتقد بطرفيه الديني والأيديولوجي المعادلة الاجتماعية والسياسية كمصدر قوة بالعلاقات مع دول الجوار، لا نقطة ضعف وتخندق طائفي يصب في مصلحة تلك الدول على المصالح الوطنية للعراق. وتتجسد الصورة ضمن فترة تقرير استراتيجية الامن الوطني للمدة 2007 – 2010، يظهر التقرير عدد من التهديدات، منها[3]:-

1- التهديد الاقليمي والدولي والتدخل في الشؤون الداخلية، يبين التقرير ان العراق يواجه تهديدات إقليمية ودولية خطيرة من ضمنها الإرهابيين والأجانب الذين يدخلون العراق.

2- المجاميع المسلحة والميليشيات يعتبر انتشار المظاهر المسلحة غير القانونية للمجاميع المسلحة والمليشيات وعصابات الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات الكبيرة التي يواجهها العراق، كما وتهدد امن المواطن العراقي بشكل مباشر.

وبناء على تلك المعطيات تقسم الية تحديد الإشكاليات التي تقف خلف عدم تحديد المصالح الوطنية والمصالح والقيم العليا لسببين داخلي وخارجي.

أولا: الأسباب الداخلية

تضم البيئة الداخلية كما ترى احدى الباحثات "القوى والأحزاب السياسية والجماهيرية والعشائرية الوطنية، الشخصيات الوطنية والنخب العلمية المناهضة للاحتلال والعملية السياسية، أعادة النظر بأساليب وطرق عقيدة الجيش الحالي، المعتقلين وخطة إطلاق سراحهم وحقوقهم المادية والمعنوية حقوق المرأة والأرامل"[4]. وضمن هذه البيئة المتنوعة يعد المقوم السياسي احد المقومات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي الجامع لكل هذه المكونات, ويمارس تأثيره عليها من خلال الدستور، ونتيجة لطبيعة البيئة السياسية العراقية، والتي تشكلت تبعاً لنمط المحاصصة السياسية والتي أصبحت تمثل المرتكز الرئيسي في إدارة الدولة, ويفترض بالدستور الذي يحدد طريقة أداره الحكم في الدولة الذي يبين طبيعة العلاقة بين السلطات، ان يكون هو المقوم الأساسي للأمن الوطني العراقي[5]. ويرى احد الباحثين أن الدساتير بشكل عام لا تتضمن إشارات تفصيلية إلى المصالح العليا لكونها قابلة للتحديث بموجب الظرف السياسي والتفاعل الخارجي، ويرى انه وبسبب الانقسام المجتمعي والسياسي الذي سبب صعوبة الوصول إلى تسوية قريبة الأجل للأزمة النظام السياسي لتكون ملزمة للفاعل السياسي، وأيضا تحاسب عليها الحكومات في حال عدم تطبيقها أو مراعاتها أو عدم مجابهتها لتهديدها مصالح الدولة العراقية، ليصل لنتيجة إنه بات من الضروري إدراج المصالح الوطنية مع حجم الخطر الذي يهدد المصالح الوطنية. الا ان ذلك يتعارض مع صعوبة تعديل الدستور، كون الدستور العراقي من الدساتير الجامدة التي يصعب تعديله بموجب بنود التعديل للنصوص عليها، الذي لم يرد به مصطلح (المصالح) سوى مرة واحدة في المادة (8) من الدستور، مع انه يشير الى ما أورده الدستور من مفردة (مكونات) ويرى هذا الباحث انه يمكن مناقشة وإقرار المصالح الوطنية العليا، بوثائق سياسية موازية للدستور والقوانين الصادرة عن مؤسسات الدولة تكون ملزمة للجميع، ضمن اطار مؤسساتي، مستشهدا بعدد من التجار العالمية منها، اتفاقية الطائف اللبنانية التي أنهت الحرب الأهلية هناك وكيف أنها رسمت ملامح حل الأزمة

---

1 – إسراء كاظم جاسم الحسيني، استراتيجية الامن القومي العراقي ومرتكزات بيئته الطبيعية (الموقع الجغرافي–النفط)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد (23)، 2016م، ص 613.

2 – يوسف راضي كاظم كاطع، و عبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، مصدر سبق ذكره، ص 355.

3 – مستشارية الامن القومي، مصدر سبق ذكره، ص 10.

4 – إسراء كاظم جاسم الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص 606.

5 – عبد الأمير عباس الحيالي وايهاب سالم محمد، مرتكزات الامن الوطني العراقي في مواجهة ظاهرة الإرهاب، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، المجلد الرابع العدد (96)، 2023، ص 307.

التي طالت 15 عاماً، وكذلك وثيقة الأمن القومي، التي تصدرها الإدارات الأمريكية كل أربع سنوات لتصف المصالح الاستراتيجية ومواقعها الجيوسياسية ومصادر تهديدها المحتملة[1]. الا اننا نعتقد ان الاتفاق على طبيعة المصالح لا يقل صعوبة من صعوبة تعديل الدستور.

ولكن ولكثرة الانتقادات على الدستور بين احد الباحثين ان ما يمر به النظام السياسي العراقي من مرحلة عصيبة منذ 2003 فيعود لعدم الاستقرار السياسي، والتداخلات المحلية والإقليمية والدولية، فضلا عن الانقسام المجتمعي والاستقطاب السياسي الحادين دوراً في تغييب تعريف واضح للمصلحة الوطنية، هذه الوضعية الاستثنائية صعبة اجياد توافق في تحديد الامن الوطني، فضلا عن غياب إيجاد الية لحل ما تحقيق المصالح الوطنية أو الأهداف الاستراتيجية العليا، بسبب عدم الاستطاعة لإيجاد الحد الأدنى من الإجماع (المكوناتي)(*) على المصالح الوطنية أو الأهداف الاستراتيجية العليا التي يسعى العراق للوصول إليها. أدى دستور 2005 وكاتبوه من الفواعل السياسية دوراً التأسيس لعراق المكونات لا عراق المواطنة، والطلع على ديباجته وبعض فقراته يمكنه إدراك واقع الانقسام الذي تأسس رسميا منذ ذلك الحين، ومن حينها صار من الصعب إيجاد حالة إجماع بين المكونات للوصول تشخيص الصالح الوطنية العليا للدولة. كان للتمثيل السياسي (الشيعي) رؤية لإدارة الدولة وتعريف مصالحها قائم على المركزية وحصر الصلاحيات بيد الأغلبية من منظور اجتماعي بغض النظر عن مخرجات الانتخابات، بينما يرى الفاعل السياسي (الكوردي) بأن مصالحه الوطنية التاريخية تكمن في تطبيق المادة 140 من الدستور وحل أزمة تصدير النفط والرواتب تأسيساً لاستقلال الإقليم اقتصادياً وإدارياً وسياسياً، أما المصلحة الوطنية للفاعل السياسي (السني) فتتبلور في خطاب يرتفع ويخفت بين الحين والآخر عن الفيدرالية السنية تطبيقاً للدستور كحل الأزمة الثقة بين القوى السياسية التي تدعي تمثيلها لمكونات الشعب العراقي، في حين تتدافع المكونات الأخرى التركمانية والمسيحية واليزيدية وغيرها من الاقليات السياسية للبحث عن موطئ قدم لها في السلطة [2]. وربما في مرحلة ما لا يكتفي اهل السنة بالفدرالية وربما العودة لتصريح رئيس البرلمان الأسبق (أسامة النجيفي) بالاستقلال وتكوين دولة سنية[3]. في ذات السياق لا يمكن تجاهل طموح الكرد بالانفصال لاسيما بعد نتائج الاستفتاء الذي اجري في يوم 9/25/ 2017 في اقليم كوردستان وفي المناطق الأخرى خارجه ووفقا للهدف الدي اجري من اجل تحقيقه وهو استقلال اقليم كوردستان بمحافظات الاقليم الثلاث، فضلا عن المناطق الأخرى التي تقع خارجه والتي جرى فيها الاستفتاء، لتكون النتيجة اكثر من ممتازة للقائم على الاستفتاء اذ تجاوزت النسبة 92% من نسبة من صوت بالاستفتاء[4]. يعود ذلك لطبيعة الفيدرالية وبما منحته من صلاحيات أكبر ومتعددة للأقاليم على حساب المركز، وفقا لما نص عليه الدستور العراقي الجديد عام ٢٠٠٥ فأنموذج الدولة الفيدرالية القائمة في العراق على الأساس العرقي في الوقت الراهن، والقابلة للتحول إلى الفيدرالية الطائفية في المستقبل، يمكن أن يكون نموذجيا في القضاء على الدولة المركزية القوية القادرة على إحياء فكرة التوازن الإقليمي. وفضلا عن ما ذكر سابقا هناك تحديات أخرى تواجه وضع استراتيجية متكاملة للأمن الوطني العراقي من هذه التحديات[5]:-

1- قلة وجود القيادات الاستراتيجية.

2- ضعف الإرادة الوطنية في تنفيذ الخطط الوطنية.

3-عدم وجود آلية مناسبة للتخطيط الاستراتيجي.

4-تحدي السياسة الخارجية.

5-الجفاف والتصحر.

---

1 – زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص5.

* – وردت هذه المفردة 7 مرات في الدستور بدل المواطنة.

2 – زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص 2،3.

3 – عبد الرحمن الرواشدي، العرب السنة في العراق: تاريخهم – واقعهم – مستقبلهم، ط1، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، 2012، ص 340.

4 – ينظر: مصطفى عادل حسن وفراس مؤيد احمد ودعاء انور سعيد، استفتاء حكومة اقليم كردستان وعلاقته بمبدأ تقرير المصير في القانون الدولي العام، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (50)، 2022، ص 337. وللمزيد عن تاريخ وقانونية الكرد بالانفصال حسب وجهة نظرهم، وأسباب تلك الدعوات للانفصال ينظر: المصدر السابق، ص 303 وما بعدها.

5 – يوسف راضي كاظم كاطع، و عبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، مصدر سبق ذكره، ص 360–362.

6- انتشار ظاهرة العمالة الأجنبية.

7- ملف حصر السلاح بيد الدولة.

ثانيا: الأسباب الخارجية:

تضم البيئة الخارجية عدد من الفواعل كقوات الاحتلال، والتغلغل الإسرائيلي في العراق، والدور الإيراني، والتركي، دور المخابرات الأجنبية، فضلا عن عصابات الجريمة المنظمة القانون الدولي، والضغوط الأمريكية على الأمم المتحدة في موضوع أعمار العراق بعد الحرب، ودور الدول العربية في العراق، الثروات الطبيعية الاستراتيجية وكيفية تداولها والحفاظ عليها، الموقف الدولي وعودة العراق كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة[1]. واذا تحدثنا عن صعوبة تحديد المصالح، يستشهد احد الباحثين براي (هانس مورغنثو) لبيان صعوبة تحقيق المصالح وذلك يعود للطبيعة العدوانية التي تميز الأفراد والعلاقات بين الدول بسبب وجود عالم أقل انسجاما وسلاما، غير أن ذلك لا يفترض حتمية الحرب كنتيجة لسعي الدول نحو تحقيق مصالحها، بالعكس، إن وجود صراع مستمر وتهديد دائم بالحرب يدفعنا إلى التوفيق بين مصالحنا بالوسائل السليمة، على الرغم من أن (مورغنثو) لا يرى مانعا في استخدام القوة العسكرة أينما وجبت[2]. وذات الراي يصل له احد الباحثين عندما يتحدث عن تأثير البيئة الاقليمية على الامن الوطني العراقي حيث يبين انه وفي الكثير من الأحيان عندما تتضارب المصالح الدولية والإقليمية، تصل الظروف إلى مرحلة حساسة يستحيل معها الوصول لحلول مرضية للطرفين بواسطة الوسائل الدبلوماسية والسياسية، مثل التفاوض كطريق لحل المشاكل العالقة بين الأطراف التي تتصارع حول مصالحها، لتصل في نهاية المطاف إلى مرحلة يتم اللجوء فيها إلى استخدام القوة العسكرية لأنهاء ذلك النزاع أو الصراع، ويرى هذا الباحث ان العراق بعد 2003 يتعرض باستمرار الى ضغوط خارجية من قبل الدول الإقليمية التي تؤثر على بيئتها، وتشكل تهديدا مباشراً أو غير مباشر على أمنها الوطني[3]. ولكن الإشكالية الكبرى التي تواجه العراق كدولة وليس كنظام سياسي فحسب ان امنه الوطني مبني على تناقضات في انتمائه لاسيما الإقليمي، ففي الوقت الذي يجب ان يكون فيه انتماءه الإسلامي والعربي مصدر قوة، نجد ان هذا الانتماء كان مصدر ضعف له في كثير من الاحيان، ينبني هذا من اختلاف الرؤى لمفهوم الامن الوطني والحفاظ على مصالحه للاختلاف بين مكونات القوى السياسية وارتباطاتها الخارجية؛ مما جعلها لا تتفق حتى على مصالح العراق، فكيف حاول صانعوا استراتيجية الامن الوطني العراقي تحقيق اهداف الامن الوطني والتي تم بيانها سابقاً.

البعد الإقليمي:

تعد البيئة الإقليمية للشرق الأوسط من البيئات التي تزداد وتيرة التغيير بها وفق الوتيرة ذاتها من التغيير في البيئة العالمية، كونها ترتبط ارتباطاً جيوستراتيجيا بمصالح القوى العالمية. لذا تعد هذه المنطقة إحدى ركائز التغيير في البيئة العالمية. إن من مسلمات دراستها، أنها أصبحت بيئة متداخلة مترابطة معقدة للغاية، ترتبط أزماتها ببعضها ارتباطًا وثيقًا، حيث لا يمكن تحقيق انفراج في أي اتجاه دون تسوية جملة المتغيرات التابعة للأزمة المراد تسويتها. والعراق جزء مهم منها بعده مركز التفاعلات العالمية وعلى مختلف المستويات، ولما يتمتع به العراق من مكانة جيوسياسية في المنطقة، فإن أمنه الوطني ارتبط بأمن المنطقة بشكل خاص والأمن العالمي بشكل عام لاسيما بعد 2003[4]. ولعل النقطة الأصعب في إدارة العلاقة بين الأمن الوطني العراقي وامتدادات أدائه الإقليمي تكمن في اختلال النظر لما يستوجبه الواقع العراقي من إدارة، فتارة تصبح القوى الإقليمية عنصر تحديد، وتارة عنصر تفاعل، ليس لعدم وضوح الرؤية فحسب، بل لأن العراق وأمنه مازال يتعرض لتهديدات إقليمية ودولية، اتخذها الداخل غطاء له. ولكي تتحقق المصالح بصورة أكثر لا بد من بلورة الرؤى حيال ما تلعبه القوى الإقليمية من أدوار، تلك القوى التي تبرر تدخلاتها في الشأن العراقي بمخاوفها من انسحاب ما يجري في العراق من أعمال عنف إلى بلدانها، ومن بروز وصعود الهويات الفرعية (عرقية وطائفية)، وانسحاب أزماتهما إلى بلدانها، والأكثر منه أن بعض تلك القوى لم تزل تتوجس من استمرار الانقسامات السياسية في العراق وترى أن الخلاص يكمن في إعاقة عملية التغيير[5].

وإذ تمثل هذه العناصر قوة دعم للأمن الوطني العراقي احياناً، فأنها في ذات الوقت تمثل تحديات وتهديد، وهكذا دول المنطقة تنظر للعناصر المشتركة اما تحدياً وتهديداً بصورة كاملة او قد يكون جزئيً، فيما تراه دول أخرى بانه لا يشكل

---

1 – إسراء كاظم جاسم الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص 606.

2 – عبد السلام قريقة، مصدر سبق ذكره، ص 10،11.

3 – داخاز عابد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 34.

4– ينظر: سهاد إسماعيل خليل، مصدر سبق ذكره، ص 222.

5 – منعم صاحي العمار وشيماء تركان صالح، مصدر سبق ذكره، ص 40.

تهددي لها كمثال على ذلك العلاقة مع (ايران تركيا اثيوبيا)، فيما يمثل وجود الكيان الصهيوني تحدي مشترك مفترض لجميع الدول العربية الذي يمثل التهديد والتحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية بل والإسلامية، لتعدد مظاهر الاختراق الصهيوني للأمن القومي العربي، متمثلة بعدد من التحديات كالاتصالات السرية مع بعض القيادات العربية للوصول الى التطبيع مع الجميع بصورة فردية للوصول الى التطبيع مع الجميع لتحقق امنها الوطني بعيد عن امن الدول العربية بصورة منفردة او جماعية أي تجزئة المشكال يصاحبه تضعيف لقوى الدول العربية[1]. وتدخلات دول الجوار الجغرافي للعراق، وهي كثيرة ومتنوعة، الا انها متفاوتة من دولة الى أخرى، لتحقيق مصالحها. الا انه هناك روابط ومصالح وقيم عليا تجمع بين دول الجوار، الا ان هذا لا يمنع ان تكون لكل دولة مصالحها وهي تكثر بين دول الجوار، والخلل في من يفرط في حقوقه لا من يريد تحقيق مصالحه لان لا نعيش المثالية في الحياة الدنيا، بل يغلب علينا نظرية القوة والواقعية. ومن هذا المنطلق علينا ان ننظر للعلاقة بين العراق ودول الاقليم.

عملية التوازن بين المصالح الوطنية العراقية والمصالح العليا (القضية الفلسطينية مثالاً).

تمثل التحديات التي تواجه استراتيجية الامن الوطني العراقي بعده جزء من الوطن العربي في جزء منها تمثل امنه الإقليمي لوقوعه ضمن منطقة جغرافية ربما هي الأكثر تأزماً في العالم بوجود الكيان الصهيوني وبما يمثله له العراق من تحد قديم كقدم التاريخ. ويمثل وجود الكيان الصهيوني في المنطقة خطر مستمر على امن المنطقة ومنها العراق، لاسيما في ظل وجود شعارهم المعلن وسط برلمانهم عن حدود دولتهم من النيل الى الفرات، لذلك فان الحرب الدائرة اليوم في غزة، هي حرب تشمل كل الدول ضمن هذه الخريطة والعراق جزء منها.

وإذ تمثل طبيعة العلاقات مع الجوار الاقليمي قوة دعم للأمن الوطني العراقي، فأنها في ذات الوقت تمثل تحديات وتهديد، وهكذا دول المنطقة تنظر للعناصر المشتركة اما تحدياً وتهديداً بصورة كاملة او قد يكون جزئيً، فيما تراه دول أخرى بانه لا يشكل تهددي لها كمثال على ذلك العلاقة مع (ايران تركيا اثيوبيا)، فيما يمثل وجود الكيان الصهيوني تحدي مشترك مفترض لجميع الدول العربية الذي يمثل التهديد والتحدي الأكبر الذي يواجه الدول العربية بل والإسلامية، لتعدد مظاهر الاختراق الصهيوني للأمن القومي العربي، متمثلة بعدد من التحديات كالاتصالات السرية مع بعض القيادات العربية للوصول الى التطبيع مع الجميع بصورة فردية للوصول الى التطبيع مع الجميع لتحقق امنها الوطني بعيد عن امن الدول العربية بصورة منفردة او جماعية أي تجزئة المشكال يصاحبه تضعيف لقوى الدول العربية[2]. العراق يقع ضمن اهتمام الصهاينة بإيجاد وطن لهم في قلب العالم الإسلامي أي في فلسطين؛ فسعى الكيان الصهيوني الى تمزيق الدول العربية الكبرى، والتي تجاوره او تشكل له خطر، عبر شتى سبل منها بث الخلافات وتغذيتها بين الشعب الواحد، كالطائفية والقومية والمناطقية، وهذا ما جرى في مصر وسوريا وليبيا والعراق أخيرا. يضاف لذلك، الاهتمام بالمكانة الاستراتيجية للعراق، من قبل اللوبي اليهودي، الذي وضع نصب عينه، التحدي العسكري الذي مثله الجيش العراقي خلال حروب العرب مع الصهاينة، فكانت القطاعات العراقية رقما صعبا في الهجوم[3]. ومن هذا البعد يمكن معرفة سبب مشاركة الكيان في قرار غزو العراق واحتلاله، وقد قال نائب الرئيس الامريكي السابق (ديك تشيني): "إن هدفنا في العراق هو إيجاد منطقة أكثر أمن لإسرائيل". وكما صرح (كولن بأول) امام مؤتمر منظمة ايباك "بان القضاء على النظام العراقي سيحرر اسرائيل والشرق الأوسط من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق". لذلك جاء الدور ((الإسرائيلي)) بعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية اذ شهد العراق عمليات اغتيالات وتصفيات واسعة شملت أصحاب الكفاءات العملية وكبار الضباط والاطباء وغيرهم، ولم يجد الكثيرون، لتلك الحملات من تفسير منطقي سوى الاشارة الى أن عناصر الموساد ((الإسرائيلي)) دخلت العراق مع قوات الاحتلال[4]. الا ان قوات الاحتلال بكل اشكاله والفوضى في تلك المرحلة لم تجعل من هذه القضية تدخل ضمن أولويات الامن الوطني حيث لم يتم الكشف عن الكثير من هذه العمليات.

وفضلا عن ذلك هناك تحديات وتهديدات تواجه العراق بعده جزء من الامة إسلامية واهم قضيه تواجه العالم الإسلامي هي قضية فلسطين لاسيما بعد معركة طوفان الأقصى. لذلك فهذا البعد يقع ضمن ما اطلقنا عليها المصالح والقيم العليا للعراق كونه أول قضية تشغل بال واضعي الاستراتيجية ضمن هذه الاطار العريض القضية الفلسطينية، لذلك يبرز سؤال جوهري للربط بين المصالح الوطنية والقيم العليا عندما يتعلق الامر بالقضية الفلسطينية، كيف نقرا المصالح؟، وكيف يمكن التميز بين نوع وطبيعة هذه المصالح، ومدى انسجامها مع الامن الوطني الا من خلال ظهور الازمات والصراعات، وواقعا

---

1 – مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 588.

2 – مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 588.

3 – مؤيد جبار حسن، الاطماع الصهيونية في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، 20/ أكتوبر 2021، على الرابط التالي: https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/10/20، حمل بتاريخ 2024/2/20.

4– صباح صاحب العريض وذوالفقار علي هندول، مصدر سبق ذكره، ص 137.

كانت القضية الفلسطينية ومنذ اربعينيات القرن الماضي جزء من المصالح الوطنية والقومية للدول العربية والإسلامية، والعراق جزء من هذه المنظومة القيمية، لإسهاماتها في جميع الحروب، فضلا عن الدعم المادي المباشر، فضلا عن المواقف في المحافل الدولية. ذلك لان القضية الفلسطينية بالنسبة للمنظومة العربية او الإسلامية تمثل قضية سياسية ومركزية ومؤثرة على الأمن الدولي والإقليمي، فضلا عن البعد العقائدي والقومي كلا حسب رؤيته لها.

من خلال هذا البعد يمكن النظر لما حدث في غزة في 2023/10/7 بانه لم يكن الحدث بهذا الحجم متوقعا على مستوى التوقيت والتخطيط لكنه كان منسجما مع مستوى الظروف والسياقات المحلية والإقليمية والدولية التي قادت لطوفان الأقصى، فالحكومة الاشد يمينية في ((إسرائيل)) لم تدخر جهداً في تحييد قطاع غزة والاستمرار بمحاصرته وقضم المزيد من أراضي الضفة الغربية والاقتحام المستمر للمسجد الأقصى، حتى باتت الأطراف الفلسطينية تشاهد مرحلة تصفية للقضية، يأتي ذلك بالتزامن مع موجة تطبيع عربي ((إسرائيلي)) غير مسبوقة توحي نتائجها بالقفز على الحقوق الفلسطينية وتجاوزها. فيما الأطراف الأخرى الداعمة للكيان كانت على استعداد دائم لأرسال المساعدات العسكرية قبل المساعدات الغذائية والدوائية وغيرها، ففي خطوة سريعة من قبل الولايات المتحدة الامريكية تم استدعاء إحدى أكبر حاملات الطائرات في العالم إلى سواحل البحر الابيض المتوسط لدعم إسرائيل، وإعلان كل من بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وغيرها من دول الغرب دعمهم الكامل ((لإسرائيل))[1]. والحديث عن طوفان الأقصى لا ينتهي بالنسبة للعراق عند دعم حركة حماس من عدمه ولا بحجم ذلك الدعم او نوعه، وضمن هذا البعد هناك قضية وان كانت ذات بعد إقليمي للعراق الا انها ترتبط ببعد ديني ومصلحة عليا للحكومة العراقية، تلك القضايا التي تتعلق بإيران بحكم التقارب المذهبي، ذلك لان ايران من الأطراف الداعمة لهذه المعركة، وانها كانت خلف دفع حماس لهذه الخطوة، لاسيما وان البعض يرى انها حرب إيرانية بالنيابة متعلقة بالمشروع النووي الإيراني، وان كانت التصريحات الرسمية تنفي هذا الدعم او الدفع بحماس لهذه المعركة.

فالملاحظ في المشهد هو التركيز على العامل الإيراني في حديث المسؤولين الغربيين والأميركيين فضلا عن ووسائل الإعلام كافة، وهو ما رفع من مستوى القلق من أن تؤدي الأحداث إلى حرب إقليمية، ووفقا لتسريبات ديبلوماسية فإن الجهود الدولية حرصت في الأيام الأولى من المعارك إلى أخذ ضمانات من حزب الله وإيران من عدم الدخول في الحرب، وكان الرد الإيراني بعدم وجود نية للدخول فيها، أما بالنسبة لحزب الله، وفقا للتسريبات ذاتها، فقد ربط دخوله بالحرب باجتياح كبير للقطاع وارتكاب مجازر ضد المدنيين[2]. وبعد اكثر من سبعة اشهر وبعد الضربات المتبادلة في الطائرات المسيرة والصواريخ بين ايران و((إسرائيل))، وبغض النظر عن تأثيرها العسكري الذي انكره كلا الطرفين، يبقى السؤال كيف ستقيم الحكومة العراقية مصالحه الوطنية مع المصالح والقيم العليا التي يؤمن، لاسيما وان فلسطين او ايران تمثلان لها جزء من هذه القيم. وكيف ستتفهم الدول الداعمة ((لإسرائيل)) أي تدخل، هل ممكن ان تفشل العملية السياسية التي حاولت ان تجعلها تجربة نموذجية لاسيما لدول المنطقة.

كيفية التوازن في ضبط المصالح الوطنية والقيم العليا في العلاقة مع ايران وتركيا.

تعد دول الجوار الإقليمي للعراق العمق الدفاعي الجيواستراتيجي والعكس صحيح، تبعا لذلك فأن للعراق ودول المنطقة ولاسيما دول الجوار الجغرافي يربطهم مجال حيوي يشكل نقطة التقاء وتجاذب المصالح بين الدول في أن واحد، ولاسيما بعد 9 نيسان 2003 وما أحدثته من تطورات وتحولات سياسية وأمنية ليس على العراق فحسب بل على المنطقة برمتها. هذا التحول احدث هاجس امني، سياسي دفع دول المنطقة إلى العمل على إيجاد استراتيجيات أمنية وعلى مستوى عال من التخطيط لحماية حدودها من جهة ومصالحها وأنظمتها السياسية من جهة أخرى. يرتبط العراق مع تركيا ترتبطا جيوبولتيكيا وامنيا بالعراق في نواحي عديدة من حيث الامتداد الجغرافي وقضية حزب العمال الكردستاني من جهة، والقضية الكردية، وقضية المياه، لذا فالعراق يقع ضمن ما يعرف بالمجال الحيوي الأمني التركي. أما بالنسبة لإيران وما تمتلكه من امتداد جغرافي يعد الأكبر والأكثر تأثيرا وفاعلية بما يشكله من نسبة 37.55 % من الحدود العراقية على الأمن الوطني العراقي والأمن الوطني الإيراني على حد السواء، فضلا عن ذلك إذ يمتلك العراق العمق الحضاري والديني والإنساني مما يجعل الأمن الوطني العراقي يرتبط بالأمن الوطني الإيراني وبعد المجال الحيوي لإيران في تحقيق المصالح والأهداف الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص[3].

يبين احد الباحثين ان الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 وفراغ القوة الإقليمي الذي تركه العراق أدى الى بروز للقوى الاقليمية في مقدمتها تركيا وايران اللتان سعت كل منهما الى توسيع نفوذهما في المجال الاقليمي الجيوستراتيجي. فتركيا

1- معهد السياسة والمجتمع، تقدير موقف (1)، الابعاد الاستراتيجية لعملية "طوفان الأقصى" والحرب الإسرائيلية على غزة، عمان، 2023، ص 2.

2- المصدر السابق، ص 5.

3- سهاد إسماعيل خليل، مصدر سبق ذكره، ص 220،219.

تحولت من دولة منعزلة نسبيا عن محيطها الإقليمي الى دولة اقليمية فاعلة ذات علاقات واسعة ومؤثرة، ترافق ذلك مع سعي ايران للهيمنة على المنطقة وتوسيع مجالها الاقليمي مستغلة خروج العراق من معادلة التوازن الاقليمي، الآمر الذم اسهم في بركز بروز دورها الإقليمي وتمددها في المنطقة. ويبين هذا الباحث ان كل من تركيا وايران يسعيان الى ان يكونا القوة الإقليمية الرئيسية في المنطقة والاستحواذ على القدر الأكبر في المنطقة لاسيما في العراق، بعد الفراغ الأمني الذي خلفه الاحتلال وتعثر المشروع الأمريكي. وان التنافس والصراع تمتد جذوره منذ زمن الدولة العثمانية والفارسية[1].

يرى البعض "ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية 2003 وفر لتركيا وايران فرصة تاريخية لتحقيق اهدافهما ومصالحهما القومية عبر زيادة التحرك الإقليمي وعلى كافة الابعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية... بعد خروج العراق من تلك المعادلة، وظهور خريطة جديدة من التوازنات الإقليمية، أتاح للدولتين فرصة كبيرة لحرية الحركة والفعل السياسي الإقليمي المؤثرة"[2]. ويرى البعض الاخر أن إيران هي الرابحة الأكبر من إسقاط النظام السياسي العراقي السابق الذي كان يشكل تهديداً لأمنها القومي، حتى رأت أن من أهم مصالحها إزالته والتخلص منه، وفي الوقت نفسه العمل على منع انتاج نظام معادٍ لها، فضلا عن السعي لإيجاد مواقع نفوذ لها في النظام الجديد[3]. وتركيا هي الاخرى تحاول تحقيق امنها الوطني على حساب العراق، بقضايا متعددة مثل القضاء على حزب العمال الكردستاني المتواجد شمال العراق، والتي استغلته تركيا للدخول في الأراضي العراقية واستغلت قضية المياه لهذا السبب، فضلا عن بعض التصريحات شبه الرسمية عن المطالبة بالمحافظات الشمالية وكركوك كجزء مقتطع منها، وتعود لذلك لمعاهدة انهاء الحرب بان تحصل تركيا على الأراضي الواقعة تحت سيطرتها عند انتهاء الحرب العالمية الأولى.

2_ البعد الخارجي قوات الاحتلال الأمريكي.

العراق بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية يبينه (وليم هملتون) حيث يرى ان الخبراء الاستراتيجيين في وزارة الدفاع الامريكية وفي مجلس الامن القومي الأمريكي ينظرون الى العراق بانه قلب المنطقة العربية الاسيوية، وان السيطرة على العراق يعني السيطرة على البترول، والتحكم في خطوط المواصلات الاستراتيجية[4]. ويتمثل التحدي الدولي اكثر قوة وتثير على الدول العربية، لكونه لا ينحصر بالتحدي العسكري، وانما يمتد الى أمور تمس المجتمع بصورة مباشرة، وان إمكانية التصدي لمثل هذا التهديد اصعب من التهديد العسكرية لافتقار الدول العربية الى مقومات التصدي. واذا كان التحدي الأول هو الولايات المتحدة الامريكية، فان التحديات الأخرى توضع ضمن خانة الامن الثقافي والامن المجتمعي والمتمثل كما يرى ذلك احد الباحثين. (العولمة، النظام العالمي الجديد، التحدي المعلوماتي أي الامن السيبراني، ضعف الأمم المتحدة، بروز التكتلات الدولية، استراتيجية مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية). وهذه التحديات وان كانت عالمية ربما تمس معظم دول العالم، الا تمثل للكل تحديات قطرية بحسب كل دولة وما يشكل لها من نقطة ضعف حسب امكانياتها العلمية والتكنلوجية فضلا عن وجوب وجود منظمة من المفكرين القادرين على تقديم استراتيجية لمواجهتا تقنيا وفكرياً[5]. وتقف الكثير من العوامل الخارجية عائقاً امام العراق وإمكانية تحقيقه للأمن والسيادة وفي مقدمة هذه التحديات، وجود الشركات الأمنية الخاصة بديلاً عن قوات الاحتلال أو شكلاً أخر لها، وارتباطها بالسفارة الأمريكية الاكبر حجماً وعدداً من دول العالم، فضلاً عن تغلغل رجال المخابرات الأجنبية بصورة مختلفة من شتى دول الإقليم لزعزعة الأمن في العراق[6]. فضلا عن ذلك زاد الاهتمام الدولي بأهمية العراق الاستراتيجية، منذ ان اكتشاف النفط فيه. يضاف لذلك، الاهتمام بالمكانة الاستراتيجية للعراق[7].

1- عمار مرعِّي الحسن، عرض كتاب: التنافس التركّي – الايراني للسّيطرة على العراق بعد عام :2003 من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم ايران الفارسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد، العدد (61)، 2015، ص 243.

2- المصدر السابق، ص 245،246.

3- صباح صاحب العريض وذوالفقار علي هندول، مصدر سبق ذكره، ص 129

4- نقلا عن سهاد إسماعيل خليل، مصدر سبق ذكره، ص 218.

5 – للمزيد ينظر: مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 602-611.

6 – يوسف راضي كاظم كاطع، وعبد الجبار كريم عبد الامير طعمه، مصدر سبق ذكره، ص 358.

7 – مؤيد جبار حسن، الاطماع الصهيونية في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، 20/ أكتوبر 2021، على الرابط التالي: https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/10/20، حمل بتاريخ 2024/2/20.

ثالثا: الحل وتجاوز تحديات رسم سياسة امن وطني عراقي.

إن وحدة الدولة والتماسك المجتمعي ورسوخ النظام السياسي واستقراره يشكل المدخل الرئيس لتعريف المصالح الوطنية العليا في العراق، وفي الواقع فإن هذا شأن تتشارك به كل الفواعل والنخب والفئات المجتمعية دون تمييز بين مذهب أو طائفة أو عرق، إن كانت النية الحفاظ على وحدة البلد ومكوناته والنهوض بمؤسسات النظام وفاعليتها الداخلية والخارجية [1]. وتتطلب الأزمة العراقية إعادة تنظيم الأولويات بتعريف المصالح الوطنية العليا بما يتناسب ومحدداتها وفواعلها، وإخراجها من النمطية الأكاديمية الى خصوصية الوضع العراقي، فأزمة العراق لم تعد أزمة بمسببات سياسية وأمنية واقتصادية فحسب بل لامست تفرعات المجتمع العراقي، وحل الأزمة الاجتماعية يتطلب وقتا وخارطة حل أكثر فاعلية[2]. وفي حل اخر يرى احد الباحثين ضرورة الاتجاه نحو مأسسة المصالح الوطنية العليا في العراق لان الدستور العراقي لم يرد فيه مصطلح (المصالح) سوى المادة الـ(8) التي تشير بإنشائية عامة إلى السياسات الخارجية للدولة في أن "يقيم العراق علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية"[3].

الخاتمة

يعد حماية امن البلاد بحدوده وموارده، او كنظام سياسي الهدف الأول لواضعي استراتيجية الامن الوطني لأي بلد، وإذ لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الامن الوطني، وانما يمكن معرفته وتحديد ملامحه من خلال الحفاظ على مصالح البلد، وتتبني هذه الاستراتيجية على مواضع القوة والضعف التي تنبني على مقومات البلد سياسيا واقتصاديا وعسكريا فضلا عن الموقع الجغرافي. وقد تكون هذه العوامل نقاط ضعف وتحدي داخلي وخارجي. كل ذلك مرتبط بطبيعة النظام السياسي والايدلوجيا التي يؤمن بها، وكيفية تعامله مع محيطه الإقليمي والدولي.

ومن خلال النظام السياسي يمكن تحديد نوع وطبيعة المصالح وتوزع على وفق نوع مصالحه ان كانت، أساسية وثانوية ودائمة ومتغيرة... الخ، وهذه المصالح قد تكون وطني أي قطرية، وقد ترتبط عقائديا او أيديولوجيا ومن ثم تتوسع هذه المصالح لقيم ومبادى عليه تربطه بغيرها من الدول التي تؤمن بذات العقيدة او الايدلوجيا، وكما هي مقومات استراتيجية الامن الوطني الداخلي من حيث عده نقاط قوة او ضعف، كذلك هذه المشتركات تمثل مكامن قوة وضعف لاسيما ان استغلت من الأطراف الأخرى بصورة لا تنم عن هذا التقارب، والعراق بموقعه الجغرافي وانتمائه العربي والإسلامي، يمكن له الاستفادة من مقومات هذه الدول ان استطاع الموازنة بين مصالحه ومصالح تلك الدول، واذا ما اخذنا معركة (طوفان الأقصى) كنموذج للتغيرات الإقليمية والشعارات التي يرفعها ان يكون موقفه اكثر تأثيراً من موقفه الحالي، ويعود ذلك لطبيعة النظام السياسي المبني على المحاصصة، وما يريده طرف يرفضه الطرف الاخر، وان كان هو من كان يتبنى هذا الموقف، واذا لم يكن هناك توافق سياسي ستبقى هذه معضلة في بناء استراتيجية واقعية للأمن الوطني. فهذا يتطلب من القوى السياسية المشاركة بالعملية السياسية على وفق المحاصصة، والاتهامات المتبادلة بين كل الأطراف بانتمائها لدول خارجية ان توازن بين نوع وطبيعة المصالح. وبذات الوقت يتم وقف التدخل من قبل دول الجوار العراقي في الشأن العراقي، وكذلك اتجاه الاطماع الخارجية من قبل الولايات المتحدة الامريكية والمنظومة الغربية بصورة عامة لاسيما الكيان الصهيوني. وعليه فان استقرار الأمن الوطني العراقي وتعزيزه او على الأقل المحافظة على حدوده، يتطلب من الحكومات ان تتخذ جملة من الآليات تتلاءم مع حجم المعوقات سواء على الصعيد الداخلي ام الخارجي. وإذا لم تفعل ذلك فأن مستقبل العراق كدولة موحدة على وفق المعطيات الحالية سوف لن يكون مضمونا.

المصادر:

أولا: الدستور العراقي لعام 2005.

ثانيا الكتب العامة:

زيد عبد الوهاب الأعظمي، أولويات العراق الاستراتيجية لبناء المصالح الوطنية، مركز دراسات الشرق الأوسط، انقرة، مارس 2022.

عبد الرحمن الرواشدي، العرب السنة في العراق: تاريخهم – واقعهم – مستقبلهم، ط1، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، 2012.

عبد السلام ابراهيم بغدادي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، بغداد: دار الشؤون الثقافية والنشر، 1985.

---

1 – زيد عبد الوهاب الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص 4،5.

2 – المصدر السابق، ص 10.

3 – الدستور العراقي لعام 2005.

محمد فوزي، استراتيجية المصالحة (مذكرات)، ج2، ط1، الفالوجة للنشر، القاهرة، 2019.

مستشارية الامن القومي، العراق أولاً استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007-2010، جمهورية العراق، بغداد، 2007.

معهد السياسة والمجتمع، تقدير موقف (1)، الابعاد الاستراتيجية لعملية "طوفان الأقصى" والحرب الإسرائيلية على غزة، عمان، 2023،

منعم صاحي العمار، من يدين لمن؟ مكانة الاستخبارات في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، ط1، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، بغداد ٢٠١٢.

ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت 1985.

ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة دار مجدلاوي عمان 2004.

ثانيا، الرسائل والاطاريح.

داخاز عابد إبراهيم، المتغيرات الأمنية الإقليمية وأثرها على الأمن الوطني العراقي 2003 – 2018، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأدنى الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية، 2020.

عبد السلام قريقة، تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج الخضر، باتنة، 2012.

المجلات:

احمد يوسف عبد النبي، مفهوم الامن القومي العربي (نشأة وتطور المفهوم –الأسس- المستويات- الركائز – الابعاد، اكاديمية ناصر للدراسات العسكرية، العدد الثاني، السنة الأولى، 2023.

إسراء كاظم جاسم الحسيني، استراتيجية الامن القومي العراقي ومرتكزات بيئته الطبيعية (الموقع الجغرافي-النفط)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد (23)، 2016م.

دينا محمد جبر وابتسام حاتم علوان الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (رؤيـة لمبادئ العمل الازمـة وآليات التفعيل)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية بغداد، السنة الخامسة عشر العدد (23)، 2022.

سهاد إسماعيل خليل، المتغيرات الاستراتيجية والامن الوطني العراقي (دراسة في توظيف الفرص)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد. 43-44، 2016،

صباح صاحب العريض وذوالفقار علي هندول، المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للأمن الوطني العراقي، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، مجلد (1) العدد (59)، كانون الأول 2020،

عبد الأمير عباس الحيالي وايهاب سالم محمد، مرتكزات الامن الوطني العراقي في مواجهة ظاهرة الإرهاب، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، جامعة ديالى، المجلد الرابع العدد (96)، 2023.

عمار مرعّي الحسن، عرض كتاب: التنافس التركّي ـ الايراني للسّيطرة على العراق بعد عام 2003: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم ايران الفارسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد، العدد (61)، 2015،

مروان سالم علي، استراتيجيات-مواجهة تحديات الامن القومي العربي بعد عام 2011، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، العدد (7)، 2020.

مصطفى عادل حسن وفراس مؤيد احمد ودعاء انور سعيد، استفتاء حكومة اقليم كردستان وعلاقته بمبدأ تقرير المصير في القانون الدولي العام، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد (50)، 2022.

منعم صاحي العمار وشيماء تركان صالح، الامن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب ((دراسة في إشكالية الإدارة، دراسات دولية)) مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (61)، جامعة بغداد، 2015.

يـوسف راضـي كاظـم كاطـع، وعبـد الجبار كريـم عبد الامير طعمه، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي بعد 2023، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، السنة الخامسة، العدد (20)، 2023.

رابعا: المواقع الالكترونية:

مؤيد جبار حسن، الاطماع الصهيونية في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، 20/ أكتوبر 2021، على الرابط التالي: https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2021/10/20، حمل بتاريخ 2024/2/20.